

Distr.: General
21 July 2015
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السبعون

البند ٩٩ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة

الجمعية العامة الاستثنائية الثانية عشرة

تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة
الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا اجتماعين. فقد عُقد الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثون في بوجومبورا من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، في حين عُقد الاجتماع الأربعون في لواندا من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وقد نظم هذين الاجتماعين الوزاريين مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا (المكتب) بصفته أمانة اللجنة.

وخلال هذين الاجتماعين الوزاريين، استعرضت اللجنة الوضع السياسي والأمني في وسط أفريقيا واقترحت توصيات محددة بشأن الإجراءات المزمع اتخاذها لمعالجة المسائل الأمنية السائدة المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وخلال الدورة الأربعين، استعرضت اللجنة مع القلق الوضع في بوروندي وجمهورية أفريقيا الوسطى واعتمدت ندائين في هذا الصدد (انظر المرفقين الثاني والثالث).

* A/70/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق

180815 140815 15-12310 (A)



وقِيّمت اللجنة التقدم المحرز في وضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا وذلك استناداً إلى خريطة الطريق التي أقرتها اللجنة في اجتماعها الوزاري الثالث والثلاثين، المعقود في بانغي من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

وتمحورَ الموضوع الخاص الذي اختير للاجتماع التاسع والثلاثين حول قضية جماعة بوكو حرام نظراً للتأثير المتزايد لأنشطة هذه الجماعة الإرهابية التي تتخذ نيجيريا مركزاً لها على دول وسط أفريقيا. وفي أعقاب المناقشة الوزارية، احتتم الاجتماع باعتماد إعلان بوجومبورا بشأن مواجهة الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام (انظر المرفق الأول).

وناقشت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات مؤتمر قمة ياوندي للأمن البحري في خليج غينيا في حزيران/يونيه ٢٠١٣، بما في ذلك افتتاح مركز التنسيق الإقليمي المشترك وتسليم المركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا إلى الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وشجعت الدول الأعضاء على زيادة جهودها الرامية إلى تفعيل الكامل لهاتين المؤسستين.

وناقشت اللجنة الآثار الناجمة عن الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في المنطقة دون الإقليمية واستعرضت مبادرات الدول الأعضاء الرامية إلى معالجة هذه الظاهرة المتنامية، بما في ذلك عقد اجتماع رفيع المستوى شاركت في تنظيمه ألمانيا وغابون على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، وعقد مؤتمر دولي حول هذه المسألة في الكونغو.

وأطلع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة على آخر المستجدات بشأن المرحلة التي بلغها التوقيع والمصادقة على الصكوك القانونية المتعلقة بترع السلاح وعدم الانتشار في المنطقة دون الإقليمية، بما فيها اتفاقية كينشاسا ومعاهدة تجارة الأسلحة.

وخلال الاجتماع الأربعين، نظرت اللجنة في توصيات الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات بشأن المكتب وأعربت عن دعمها لتعزيز قدرات المكتب وشجعت الدول الأعضاء في اللجنة على الدعوة إلى اعتماد هذه التوصيات في أجهزة الأمم المتحدة المختصة.

ومن المقرر عقد الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين في ليرفيل قبل نهاية عام ٢٠١٥.

أولا - مقدمة

- ١ - في القرار ٧٣/٦٩ المعنون "تدابير بناء الثقة على الصعيد الإقليمي: أنشطة لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا"، رحبت الجمعية العامة بالجهود التي تبذلها اللجنة الاستشارية الدائمة من أجل التصدي للأخطار الأمنية العابرة للحدود في وسط أفريقيا. وأعادت الجمعية كذلك تأكيد دعمها للجهود الرامية إلى تعزيز تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغرض تخفيف حدة التوتر والتزاعات في وسط أفريقيا وتحقيق السلام والاستقرار والتنمية على نحو مستدام في المنطقة دون الإقليمية.
- ٢ - وفي القرار نفسه أيضا أعربت الجمعية العامة عن ارتياحها لما يقدمه الأمين العام من دعم للجنة، ورحبت بالدور الذي يؤديه مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، (المكتب) وشجعت بقوة الدول الأعضاء في اللجنة والشركاء الدوليين على دعم عمل المكتب. وطلبت الجمعية من الأمين العام أن يواصل توفير المساعدة اللازمة لكفالة نجاح اجتماعاتها العادية التي تعقد مرتين في السنة. وطلبت منه أيضا أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريراً عن تنفيذ القرار ٧٣/٦٩.
- ٣ - وهذا التقرير مقدّم استجابة للطلب أعلاه وهو يغطي الأنشطة التي قامت بها اللجنة من أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ إلى آب/أغسطس ٢٠١٥.

ثانيا - أنشطة اللجنة

- ٤ - عُقد الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثون للجنة في بوجومبورا من ١ إلى ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، والاجتماع الوزاري الأربعون في لواندا من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. وحضر الاجتماعين أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكونغو.
- ٥ - كما شاركت الكيانات التالية بصفة مراقب في واحد من الاجتماعين الوزاري أو في كليهما: الاتحاد الأفريقي؛ الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛ إدارة الشؤون السياسية؛ مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي؛ مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا؛ مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ مكتب الأمم المتحدة في بوروندي؛ بعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي؛ بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والمكتب.

٦ - وخلال الاجتماع التاسع والثلاثين، دُعي المنسق الإقليمي لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا إلى تقديم عرض عن الإرهاب، بالنظر إلى أن الموضوع الخاص متصل بجماعة بوكو حرام. وخلال الاجتماع الأربعين، نظرت اللجنة في توصيات الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات بشأن المكتب.

٧ - وترد أدناه المسائل الرئيسية المدرجة في جدول أعمال اللجنة وأنشطتها خلال الفترة قيد الاستعراض، على نحو ما عمل المكتب على تيسيرها بوصفه أمانة اللجنة.

ألف - استعراض الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في وسط أفريقيا

٨ - واصلت اللجنة القيام بدور منتدى من أجل التوصل إلى فهم مشترك للتحديات التي يصادفها تحقيق السلام والأمن في وسط أفريقيا، وللمقاربات الجماعية المتبعة لمواجهتها. ونظرت اللجنة بشكل خاص في التطورات التي يشهدها كل من البلدان مع القيام في الوقت نفسه باستعراض التحديات الأمنية الرئيسية العابرة للحدود في جميع أنحاء المنطقة دون الإقليمية.

٩ - كما استعرضت اللجنة على وجه الخصوص أثر أنشطة جماعة بوكو حرام في تشاد والكاميرون وأنشطة جماعات مسلحة أخرى مثل جيش الرب للمقاومة والجماعات التي تنشط في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وعملية السلام والانتقال السياسي في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والعمليات الانتخابية في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية؛ والوضع الإنساني ووضع حقوق الإنسان في المنطقة دون الإقليمية نتيجة لتلك الأزمات المختلفة. واستعرضت اللجنة أيضا المسائل المتصلة بمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا؛ والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما فيها الاتجار بالمخدرات والصيد غير المشروع.

١٠ - وفي ما يتعلق بجماعة بوكو حرام، اعتمدت اللجنة، خلال دورتها التاسعة والثلاثين، إعلان بوجمبورا (المرفق الأول) الذي أعربت فيه عن تضامنها مع دول وسط أفريقيا المتضررة من جماعة بوكو حرام ودانت بشدة اعتداءات جماعة بوكو حرام في شمال الكاميرون؛ وأشارت إلى التأثير الخطير لأنشطة هذه الجماعة في تشاد والكاميرون؛ واقترحت إدراج مسألة جماعة بوكو حرام في جدول أعمال مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية؛ وطلبت من ممثلي الخاص لوسط أفريقيا طرح هذه المسألة على مجلس الأمن. وفي أعقاب عرضين قدمهما ممثلي الخاص لوسط أفريقيا إلى مجلس الأمن في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٥، اعتمد المجلس بياناً رئاسياً طلب فيه من المكتب أن يواصل دعمه، حسب الاقتضاء، لدول منطقة حوض بحيرة تشاد في التصدي

لأثر هذا التهديد على السلام والأمن، بما في ذلك الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والإنساني في المنطقة دون الإقليمية (S/PRST/2014/25 و S/PRST/2015/12).

١١ - وخلال الاجتماع الأربعين، أشارت اللجنة إلى قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الصادر في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الداعي إلى نشر القوة الضاربة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام، إضافة إلى الجهود الجارية المتصلة بتنفيذ القوة الضاربة. ونوهت اللجنة بمشاركة الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ولجنة حوض بحيرة تشاد، فضلا عن الشركاء الآخرين في هذا الصدد. ورحبت اللجنة بانعقاد مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء دول مجلس السلم والأمن في وسط أفريقيا في ياوندي، في ١٦ شباط/فبراير، كرس حصرا لمسألة جماعة بوكو حرام وللإعراب عن التضامن والدعم لتشاد والكاميرون من قبل دول وسط أفريقيا في مؤتمر القمة. ونوهت اللجنة أيضا بمبادرة الجماعة الاقتصادية إلى عقد مؤتمر قمة مشترك للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل وضع مقاربة مشتركة بين دول وسط وغرب أفريقيا لمواجهة الخطر الذي تشكله جماعة بوكو حرام. وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥، أنشئ مقر القوة الضاربة رسميا في نجامينا. وفي ٣ حزيران/يونيه، استعرض اجتماع استثنائي للجنة الدفاع والأمن مشروع خريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمكافحة جماعة بوكو حرام. وفي ١١ حزيران/يونيه، اعتمد رؤساء الدول والحكومات في لجنة حوض بحيرة تشاد المفهوم الاستراتيجي لعمليات القوة الضاربة المشتركة المتعددة الجنسيات. وفي هذه الأثناء، وقعت في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥ ثلاثة انفجارات انتحارية منسقة ضد مقر الشرطة وأكاديمية الشرطة في نجامينا أوقعت ٣٤ قتيلا، بينهم المهاجمون الأربعة، وأكثر من ١٠٠ جريح. ومع أن جماعة بوكو حرام لم تعلن مسؤوليتها عن الهجمات، فقد افترض أنها هي المسؤولة عنها.

١٢ - واستعرضت اللجنة الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى فضلا عن أثر الأزمة على الصعيد الإقليمي. وخلال الاجتماع التاسع والثلاثين، رحبت اللجنة بإنشاء الوساطة الدولية بقيادة وسيط عينته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هو رئيس الكونغو ديس ساسو نغيسو، بدعم من المبعوث الخاص للاتحاد الأفريقي إلى جمهورية أفريقيا الوسطى سومايلو بوبايه مايجا وممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس المكتب عبدولا ي باتيلي؛ وبتوقيع اتفاق لوقف الأعمال العدائية في برازا فيل في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤؛ وبنقل السلطة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى.

١٣ - وخلال الاجتماع الأربعين، نوهت اللجنة بإجراء مشاورات على مستوى القواعد الشعبية على صعيد المقاطعات بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٥، وبالاختتام الناجح لمنتدى بانغي للمصالحة الوطنية، المعقود من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، الذي ترأسه ممثلي الخاص لوسط أفريقيا، باسم الوساطة الدولية وبناء على طلب السلطات. وفي ختام الاجتماع الأربعين، اعتمدت اللجنة نداء لواندا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى (المرفق الثاني) الذي اعترف بالدور الحيوي الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في حل الأزمة في البلد؛ ورحبت بنتائج منتدى بانغي، بما في ذلك توقيع الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، acte républicain pour la paix، la réconciliation nationale et la reconstruction en République centrafricaine والاتفاقات بين الحكومة والجماعات المسلحة، ودعت الشركاء إلى المساعدة في توفير التمويل العاجل لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإجراء الانتخابات.

١٤ - وخلال الاجتماع الأربعين، استعرضت اللجنة أيضا الوضع في بوروندي واعتمدت نداء لواندا بشأن بوروندي (المرفق الثالث)، وأعربت عن القلق إزاء الوضع السياسي والأمني والإنساني في البلد، ورحبت بتعيين رئيس دولة تشاد السابق غوكوني ويديه مبعوثا خاصا للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنطقة البحيرات الكبرى، وطلبت من الجماعة الاقتصادية دعم الجهود المبذولة على الصعيدين الدولي ودون الإقليمي في سبيل حل الأزمة في بوروندي.

١٥ - وأوصت اللجنة أيضا باتخاذ التدابير التالية من أجل تعزيز الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية: اتخاذ إجراءات متضافرة لمعالجة الأثر الأمني والإنساني الناجم عن أنشطة جماعة بوكو حرام؛ والمصادقة على اتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وجميع القطع والمكونات التي يمكن أن تُستخدم في صنعها وإصلاحها وتركيبها (اتفاقية كينشاسا)؛ وتوقيع معاهدة تجارة الأسلحة والمصادقة عليها؛ ومواصلة وضع الاستراتيجية الإقليمية لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا.

باء - تطبيق خريطة الطريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا

١٦ - في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين، المعقود في بانغي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، اعتمدت اللجنة الإعلان المتعلق بخريطة طريق لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا (انظر A/67/72-S/2012/159، المرفق، الضميمة الأولى). وبناء على طلب الدول الأعضاء لدعم من الأمم المتحدة، أطلق المكتب، في شراكة مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وبالتشاور مع الجماعة

الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عمليةً لتحويل خريطة الطريق إلى استراتيجية شاملة. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، نُظمت في برازافيل حلقة عمل على هامش الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للجنة أنشئت خلالها شبكة إقليمية من خبراء مكافحة الإرهاب. وخلال الاجتماع، وُضعت واعتمدت خريطة طريق تنسجم مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتتوخى خريطة الطريق عقد سلسلة من حلقات العمل المواضيعية لمعالجة القضايا الحيوية الضرورية لوضع استراتيجية متكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا.

١٧ - وما برح المكتب، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، يقدم الدعم لوضع الاستراتيجية المتكاملة عبر تنظيم سلسلة من حلقات العمل بالتعاون مع البلدان المضيفة في المنطقة دون الإقليمية. وقد عُقدت أول حلقتي عمل من هذه السلسلة في عام ٢٠١٤. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عُقدت حلقة العمل الثالثة، عن حقوق الإنسان ومنع التطرف العنيف، في لواندا من ٢٤ إلى ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٥. وعُقدت حلقة العمل الرابعة، عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب، في ليرفيل يومي ١٩ و ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٥. وخلال الاجتماعين الوزاريين التاسع والثلاثين والأربعين، أبلغ المنسق الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا اللجنة بحلقات العمل التي كانت عُقدت لمواصلة وضع الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب.

١٨ - وأخذت اللجنة علماً بالأنشطة المتبقية في وضع الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب، وهي تشمل حلقة العمل المواضيعية الأخيرة في هذه السلسلة، عن القدرات القضائية، المقرر عقدها في ياوندي، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ واجتماع خبراء من أجل وضع الصيغة النهائية لوثيقة الاستراتيجية المتكاملة ووضع خطة العمل؛ وعرض الاستراتيجية وخطة العمل تمهيدا لاعتمادها في الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة، المقرر عقده في ليرفيل. وإلى أن يتم ذلك، أوصت اللجنة بأن تبقى الدول الأعضاء ملتزمة بوضع الاستراتيجية المتكاملة.

جيم - انعدام الأمن عبر الحدود: الجماعات المسلحة، بما فيها جماعة بوكو حرام وجيش الرب للمقاومة

١٩ - كانت جماعة بوكو حرام الموضوع الخاص للاجتماع التاسع والثلاثين الذي تضمن عرضاً من المنسق الإقليمي للأسباب الجذرية للإرهاب في المنطقة. وأطلع المكتب اللجنة على الأنشطة المتزايدة لجماعة بوكو حرام والآثار المترتبة على السكان المتضررين، إضافة

إلى تقييم أجرته البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ لتشاد والكاميرون، عملاً بتوصيات الاجتماع الوزاري الثامن والثلاثين. وخلال مناقشات المتابعة التي أُجريت في الاجتماع الأربعين، أبلغ المكتبُ أيضاً اللجنة بالجولة الدبلوماسية المشتركة على البلدان المتضررة من جماعة بوكو حرام في حوض بحيرة تشاد وبنن التي قام بها ممثليَّ الخاضعان إلى وسط وغرب أفريقيا في نيسان/أبريل ٢٠١٥. وفي ذلك الوقت، اجتمعاً برؤساء بنن وتشاد والنيجر ونيجيريا، ورئيس وزراء الكاميرون والرئيس المنتخب لنيجيريا.

٢٠ - وخلال الاجتماعين الوزاريين، ناقشت الدول الأعضاء تدهور الوضع الأمني والاجتماعي - الاقتصادي والإنساني ووضع حقوق الإنسان جراء أنشطة الفريق في المناطق المتضررة في تشاد والكاميرون. واستعرضت اللجنة أيضاً مبادرات مختلفة طرحتها الدول الأعضاء في لجنة حوض بحيرة تشاد إضافة إلى بنن، المتخذة على الصعيدين السياسي والتقني، من أجل حشد العمل العسكري ضد تلك الجماعة. وقد شملت هذه الجهود تفعيل القوة الضاربة المشتركة المتعددة الجنسيات، عطفاً على قرار مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الداعي إلى نشر تلك القوة. واعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة لاحقاً إعلان بوجومبورا.

٢١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلع المكتبُ أيضاً اللجنة على صورة الوضع العمالي الحالي لجيش الرب للمقاومة، بما في ذلك نشاطه في الآونة الأخيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية. كما أطلعها المكتب على آخر مستجدات المبادرات الخاصة به المتخذة بتنسيق وثيق مع الاتحاد الأفريقي من أجل تنسيق تنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للأمم المتحدة بغية مواجهة تهديد وتأثير جيش الرب للمقاومة (انظر S/2012/481، المرفق). وهي شملت إيفاد بعثات دبلوماسية مشتركة إلى البلدان المتضررة وتنظيم اجتماعات تنسيق كل سنتين.

٢٢ - وسلطت الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا الضوء على قوة وأنشطة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية وقوات المقاومة الوطنية في إيتوري في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية والجماعات الأخرى العاملة في المنطقة، وكذلك على الجهود التي تبذلها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية لمكافحة تلك الجماعات.

دال - الأمن البحري في خليج غينيا

٢٣ - وفي الجلسة التاسعة والثلاثين، ناقشت اللجنة التقدم المحرز في تنفيذ توصيات المؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات بشأن السلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، المعقد في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وقد شمل ذلك افتتاح مركز التنسيق الأقاليمي في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ الذي ستشارك في إدارته الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، بالتعاون مع البلد المضيف، الكاميرون. وأخذت اللجنة علماً أيضاً بتسليم مركز التنسيق الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا من الكونغو للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. واعترفت اللجنة بهذه التطورات باعتبارها أوجه تقدم هامة محرزة نحو إنشاء تركيبة إقليمية لتبادل المعلومات في مكافحة القرصنة والسطو المسلح في البحر في خليج غينيا. وشجعت اللجنة الدول الأعضاء على زيادة جهودها الحالية في سبيل التشغيل الكامل لهاتين المؤسستين بما ينسجم وقرارات مؤتمر قمة ياوندي.

هاء - الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية

٢٤ - نظرت اللجنة في الآثار البيئية والاقتصادية والأمنية للصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية في وسط أفريقيا، بما في ذلك الصلات الممكنة بين هذه الأنشطة والتمويل غير المشروع للجماعات المسلحة. واستعرضت اللجنة مبادرات الدول الأعضاء والشركاء الرامية إلى التصدي لهذه الظاهرة المتنامية. وشملت هذه الجهود مشاركة ألمانيا وغابون في تنظيم اجتماع رفيع المستوى عُقد على هامش الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤؛ والدعوة إلى عقد مؤتمر دولي، عملاً بتوصيات الاجتماع التاسع والثلاثين للجنة، في برازافيل من ٢٧ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥؛ وتوقيع اتفاق تعاون إقليمي بين مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن مسألة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية.

٢٥ - وخلال الاجتماع الأربعين، قدمت غابون إحاطة إلى اللجنة عن المرحلة التي بلغها تنفيذ التوصيات المتصلة بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية المبين بالتفصيل في رسالة موجهة من الممثلين الدائمين لألمانيا وغابون إلى الأمين العام (انظر A/68/553، المرفق). وأشارت غابون إلى أن مشاورات غير رسمية تجرى في الأمم المتحدة بين مجموعة الأصدقاء ضد الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، تقودها ألمانيا وغابون، بشأن صوغ مشروع قرار للجمعية العامة بشأن هذا الموضوع.

واو - مستجدات أنشطة مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح

٢٦ - استمعت اللجنة إلى إحاطة من مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا عن المرحلة التي بلغها تنفيذ الصكوك القانونية القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار. وسلط المركز الضوء على أهمية المصادقة على اتفاقية كينشاسا. وأشار إلى أن خمسا من الدول الأعضاء في اللجنة قدمت صكوك المصادقة على اتفاقية كينشاسا أو الانضمام إليها. وشجع المركز الإقليمي بقية أعضاء اللجنة على أن تحذو حذوها بالنظر إلى أن سريان الاتفاقية يستلزم ست مصادقات.

٢٧ - وأبلغ المركز اللجنة بأنه أنجز وضع دليل بشأن مواءمة القوانين الوطنية للدول الأطراف في اتفاقية كينشاسا. وأطلع المركز والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا اللجنة على مختلف الأنشطة التي نُظمت لمساعدة الدول الأعضاء على التقيد باتفاقية كينشاسا ومعاهدة تجارة الأسلحة وتطبيقهما.

٢٨ - وأعلن المركز أيضا عن بدء سريان معاهدة تجارة الأسلحة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، مشيرا إلى أن ١٣٠ دولة وقّعت المعاهدة، كانت ٦٧ منها قد قدمت صكوك المصادقة عليها، بينها دولة عضو واحدة في اللجنة. وشجع المركز الدول الأعضاء التي لم توقع وتصادق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة، على أن تقوم بذلك.

٢٩ - وأخيرا، أبلغ المركز اللجنة بأنشطته المتعلقة بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي سعى المجلس بموجبه إلى منع وصول أسلحة الدمار الشامل إلى جهات غير حكومية. وأشار المركز إلى أن سبعا من الدول الأعضاء في اللجنة كانت قدمت تقريرا أوليا إلى هيئة الأمم المتحدة المختصة عن هذا الموضوع وشجعت بقية أعضاء اللجنة على أن تحذو حذوها. وأبلغ المركز اللجنة بأنه وضع نفسه تحت تصرفها في ما يتعلق بتقديم الخبرة التقنية المتصلة بالمصادقة على الصكوك القانونية وتعزيز القدرات في القضايا المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار في وسط أفريقيا، بما ينسجم وولايتها.

زاي - التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، بدعم من كيانات الأمم المتحدة

٣٠ - قدمت المشاركة النشطة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأفريقي، فضلا عن وجود كيانات مختلفة تابعة للأمم المتحدة، بينها مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومكتب الأمم المتحدة في بوروندي، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، مساعدة لا تقدّر للجهود التي تبذلها اللجنة من أجل مواجهة تحديات إحلال السلام والأمن في وسط أفريقيا.

حاء - استعراض استراتيجية مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا

٣١ - خلال الاجتماع الأربعين، نظرت اللجنة في توصيات الاستعراض الاستراتيجي المشترك بين الوكالات للمكتب، بصيغتها الواردة في تقرير الأمين العام عن الحالة في أفريقيا الوسطى وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في وسط أفريقيا (S/2015/339). وعلى وجه الخصوص، ناقشت اللجنة تعزيز قسم الشؤون السياسية في المكتب ومعالجة تحديات التنقل التي يصادفها كي يتسنى للبعثة التركيز على الأولويات الاستراتيجية الأربع التالية: (أ) تعزيز المساعي الحميدة والدبلوماسية الوقائية والوساطة؛ (ب) ودعم الأمم المتحدة والمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية بشأن السلام والأمن؛ (ج) وتعزيز الاتساق والتنسيق في أعمال الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية في مجالي السلام والأمن؛ (د) وتعزيز القدرات على إسداء المشورة إلى الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة في المنطقة دون الإقليمية بشأن التطورات الهامة في مجالي السلام والأمن.

٣٢ - وأعربت اللجنة عن تأييدها القوي لتوصيات الاستعراض الاستراتيجي وطلبت من أنغولا وتشاد، بوصفهما عضوين حاليين في مجلس الأمن، حشد الدعم لهذه التوصيات بين أعضاء المجلس. وإضافة إلى ذلك، طلبت اللجنة من البعثات الدائمة لدول وسط أفريقيا لدى الأمم المتحدة دعم توصيات الاستعراض الاستراتيجي في الجمعية العامة، بما في ذلك في اللجنة الخامسة. وأعربت اللجنة أيضا عن امتنانها للمكتب لما يبذله من جهود بوصفه أمانة اللجنة.

ثالثا - المسائل الإدارية والمالية

٣٣ - أشارت اللجنة إلى إعلان عام ٢٠٠٩ بشأن الصندوق الاستثماري للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا (إعلان ليبرفيل) الذي اعتمد في الاجتماع الثامن والعشرين، واستعرضت الوضع المالي للصندوق الاستثماري. وأشارت اللجنة إلى عدم تلقي تبرعات إضافية منذ عام ٢٠١٣ وأعربت عن قلقها العميق إزاء عدم توفر التبرعات رغم الالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في اللجنة. وحثت اللجنة الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية بما يكفل مواصلة عمل اللجنة بفعالية، انسجاما مع روح إعلان ليبرفيل.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٤ - يرحب الأمين العام بالجهود المتواصلة للجنة في سبيل توطيد السلام والأمن في وسط أفريقيا، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهو يشجع اللجنة على مواصلة تعزيز تعاملها مع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وترسيخ تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وغيرهما من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والشركاء الدوليين.

٣٥ - ولا تزال تترتب على الأنشطة التي تقوم بها جماعة بوكو حرام عواقب مزعزعة للأوضاع الإنسانية والأمنية والمتعلقة بحقوق الإنسان لدول وسط أفريقيا، ولا سيما في تشاد والكاميرون. وفي هذا السياق، يرحب الأمين العام باعتماد اللجنة، في اجتماعها التاسع والثلاثين، إعلان بوجمبورا الذي طلب جملة أمور منها أن يُبقى رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا هذه المسألة قيد النظر. ويرحب الأمين العام أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأفرقاء والشركاء الإقليميون ودون الإقليميين لمعالجة الأسباب الجذرية لتمرّد جماعة بوكو حرام بصورة شاملة ومتكاملة ويشجع الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على عقد مؤتمر القمة المقرر لرؤساء الدول. ويرحب الأمين العام أيضاً بمواصلة العمل على وضع الاستراتيجية المتكاملة لمكافحة الإرهاب وعدم انتشار الأسلحة في وسط أفريقيا، ويشجع الدول الأعضاء في اللجنة، بدعم من المكتب ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، على إنجاز وضع الاستراتيجية المتكاملة والنظر في اعتمادها خلال الاجتماع الوزاري الحادي والأربعين للجنة. وانسجاماً مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، يؤكد الأمين العام من جديد أهمية التأكد من أن كل تدابير مكافحة الإرهاب تتقيد بشكل صارم بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وسيادة القانون. ويتصل هذا المطلب الإلزامي بالعمليات التي تقوم بها القوة الضاربة المشتركة المتعددة الجنسيات وإنجاز الاستراتيجية المتكاملة في المنطقة.

٣٦ - ولا يزال الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى وأثر تلك الأزمة على السكان المحليين والمنطقة دون الإقليمية مسائل مثيرة للقلق البالغ. إن اعتماد اللجنة نداء لواندا بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى يبعث بإشارة قوية تدل على الانخراط المستمر للمنطقة دون الإقليمية في هذه المسألة. ويؤيد الأمين العام دعوة اللجنة الأفرقاء المعنيين والشركاء في أفريقيا الوسطى إلى ضمان التنفيذ الناجح للنتائج التي خلص إليها منتدى بانغي للمصالحة الوطنية. وهو يُبرز على وجه الخصوص الحاجة الملحة إلى تعبئة الموارد اللازمة لضمان إجراء الانتخابات وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ويدعو الدول الأعضاء إلى دعم البلد

في هذا المنعطف الحرج. وفي هذا الصدد، سيواصل الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا عبدلاي باتيلي حض الدول الأعضاء في المنطقة على تقديم الدعم، في تعاون وثيق مع مثله الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى باباكار غاي.

٣٧ - ولا يزال القلق البالغ يساور الأمين العام إزاء تدهور الحالة في بوروندي. وهو يرحب باعتماد اللجنة نداء لواندا بشأن بوروندي ويؤيد الإسهامات دون الإقليمية في المبادرات الإقليمية والدولية الجارية من أجل إعادة إحلال الاستقرار في البلد. كما يؤيد الأمين العام الدعوة التي وجهتها اللجنة إلى جميع الأطراف لبند العنف وبدء حوار بناء. وفي أعقاب اعتماد البيان بشأن بوروندي في الجلسة ٥١٥ لمجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي على مستوى رؤساء الدول والحكومات، في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٥، طلب الأمين العام من مثله الخاص لوسط أفريقيا بذل مساعي الحميدة في بوروندي دعماً للجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من حالات التوتر والتوصل إلى توافق على كيفية المضي قدماً ومساعدة البورونديين على تسوية خلافاتهم بالطرق السلمية. وسيعمل الممثل الخاص لأفريقيا الوسطى بشكل وثيق مع فريق التيسير الدولي المشترك، الذي يضم الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وأعرب الأمين العام عن امتنانه العميق لمبعوثه الخاص إلى منطقة البحيرات الكبرى سعيد جنيت لجهوده التي لا تكل في العمل بشكل حيادي على تيسير الحوار بين الأفرقاء البورونديين خلال شهري أيار/مايو وحزيران/يونيه ٢٠١٥.

٣٨ - ويشيد الأمين العام بتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغابون والكاميرون لمصادقتها على اتفاقية كينشاسا التي لا تزال أداة لا غنى عنها في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والعنف المسلح في وسط أفريقيا. وهو يدعو الدول الأعضاء في اللجنة التي لم تصادق بعد على الاتفاقية إلى القيام بذلك بما يُدخل الاتفاقية حيز النفاذ.

٣٩ - ويشجع الأمين العام الدول الأعضاء في اللجنة، فضلاً عن الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ولجنة خليج غينيا، على أن تظل ملتزمة بالتطبيق الكامل لقرارات مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات للسلامة والأمن البحريين في خليج غينيا، المعقود في ياوندي يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويكرر دعوته الدول الأعضاء والشركاء إلى توفير الموارد اللازمة لضمان تشغيل مركز التنسيق الأقاليمي والمركز الإقليمي للأمن البحري في وسط أفريقيا بكامل طاقتيهما. وسيواصل

المكتب، في تعاون مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، مساعدة بلدان المنطقة على تحقيق هذه الأهداف.

٤٠ - ولا يزال الأمين العام قلقا إزاء استمرار ورود تقارير تفيد عن ممارسة الصيد غير المشروع والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية وعلاقتها بتمويل الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا. وهو ينوه باللجنة لمشاركتها الفعالة في هذه المسألة ويشيد بالجهود الرفيعة المستوى التي تبذلها غابون والكونغو في مجالي التوعية وحشد العمل الدولي وتعزيز التعاون الإقليمي في هذا السياق. ويؤكد الأمين العام مجددا دعوته الدول الأعضاء في اللجنة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا إلى وضع استراتيجية متسقة دون إقليمية لمواجهة هذه الظاهرة المقلقة، بدعم من المكتب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وشركاء آخرين.

٤١ - إن اللجنة في حاجة ماسة إلى تمويل إضافي من أجل مواصلة عملها. لذا يحث الأمين العام جميع الدول الأعضاء في اللجنة على الوفاء بالتزاماتها المالية كي تتمكن اللجنة من مواصلة العمل بوصفها آلية أساسية لبناء الثقة بين دول المنطقة دون الإقليمية.

٤٢ - ويؤكد الأمين العام مجددا أهمية الاستفادة إلى أقصى حد من إمكانيات المكتب لمواصلة عمله كأداة هامة في مجال الدبلوماسية الوقائية في وسط أفريقيا، ما سيساعد المكتب على تحسين تقديم المساعدة إلى اللجنة. وفي هذا الصدد، فإنه يسلط الضوء على توصيات الاستعراض الاستراتيجي للمكتب الواردة في تقريره المؤرخ ١٤ أيار/مايو ٢٠١٥ إلى مجلس الأمن عن الحالة في أفريقيا الوسطى وأنشطة لمكتب (S/2015/339). ويرحب الأمين العام بتأييد مجلس الأمن توصيات الاستعراض الاستراتيجي (S/PRST/2015/12) ويشجع جميع الدول الأعضاء على الإعراب عن دعم مماثل.

٤٣ - ويعرب الأمين العام عن امتنانه للدعم الذي تقدمه إدارة الشؤون السياسية والمكتب وممثله الخاص لوسط أفريقيا إلى اللجنة في تسيير أعمالها. وهو يشكر أيضا لمكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي ومكتب شؤون نزع السلاح ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة الأمم المتحدة لمراقبة الانتخابات في بوروندي، وكيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة في وسط أفريقيا، مشاركتها في اجتماعات اللجنة. وهو يتطلع إلى النتائج التي سيخلص إليها الاجتماع الوزاري الحادي والأربعون للجنة المقرر عقده في ليرفيل.

المرفق الأول

[الأصل: بالفرنسية]

إعلان بوجومبورا عن التهديد الذي تشكله الأنشطة الإرهابية لجماعة بوكو حرام للسلام والأمن والاستقرار في وسط أفريقيا، الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الوزاري التاسع والثلاثين، المعقود في بوجومبورا في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

نحن،

وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،

وقد اجتمعنا في بوجومبورا بجمهورية بوروندي في مناسبة الاجتماع الوزاري التاسع والثلاثين لهذه اللجنة،

وإذ تقلقنا الهجمات المتكررة والمتزايدة لبوكو حرام في شمال جمهورية الكاميرون،

وإذ نضع في اعتبارنا الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية السلبية التي تنقل بها أنشطة هذه الجماعة جمهورية تشاد وجمهورية الكاميرون،

وإذ نضع في اعتبارنا أيضاً أن البلدان المعنية مجبرة على رصد موارد كبيرة، خصصت في البداية لتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، لمكافحة هذه الجماعة،

ونظراً إلى خطر زعزعة استقرار منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية برمتها،

وإذ نعي ضرورة تخليص أفريقيا من آفة الإرهاب والتطرف العنيف التي لا يمكن تبريرها بأي ظرف،

وإذ نلاحظ أن الإرهاب لا يمكن ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة معينة،

وإذ نشير إلى مختلف قرارات الأمم المتحدة بشأن الإرهاب والتطرف العنيف، وبخاصة القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) المتخذ في مؤتمر قمة مجلس الأمن المكرس للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان نتيجة للأعمال الإرهابية، المنعقد في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وإذ نشدد على ضرورة التنفيذ الفعال لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب،

وإذ نشير إلى استنتاجات مؤتمر قمة مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن ظاهرة الإرهاب والتطرف العنيف في أفريقيا، المنعقد في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،
ندين بأقوى العبارات الأنشطة الإرهابية لبوكو حرام في جمهورية نيجيريا الاتحادية وفي شمال جمهورية الكاميرون؛

ندين أيضاً طموح هذه الجماعة غير المبرر إلى إقامة خلافة إسلامية في منطقة حوض بحيرة تشاد؛

ندعم بقوة جميع المبادرات التي تتخذها بلدان المنطقة، ولجنة حوض بحيرة تشاد، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، والمجتمع الدولي، سعياً إلى إيجاد حلول لهذه المشكلة؛
هنيئاً لجمهورية تشاد وجمهورية الكاميرون على جميع التدابير التي تتخذها لمكافحة هذه الجماعة المسلحة؛

نشجع جمهورية نيجيريا الاتحادية على تكثيف أعمالها العسكرية من أجل تأمين حدودها مع جمهورية تشاد وجمهورية الكاميرون؛

ندعو الدول الأعضاء في اللجنة إلى توخي مزيد من اليقظة حيال خطر تفشي الإرهاب وجميع أشكال التطرف في وسط أفريقيا؛

نحث المجتمع الدولي على زيادة دعمه لمكافحة هذه الجماعة المسلحة؛

نؤكد ضرورة اتباع نهج عالمي متكامل في مكافحة الإرهاب والجماعات المسلحة في وسط أفريقيا؛

نقترح إدراج هذا البند في جدول أعمال مؤتمر القمة المقبل لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا؛

نطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا أن يطرحا هذه المسألة على مجلس الأمن لينظر فيها.

[الأصل: بالفرنسية]

نداء لواندا بشأن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الوزاري الأربعين، المعقود في لواندا، أنغولا، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥

نحن،

وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،

وقد اجتمعنا في لواندا، في جمهورية أنغولا، لمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الأربعين لهذه اللجنة،

وبعد استعراضنا الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية،

نعرّب عن قلقنا إزاء الوضع السياسي والأمني والإنساني في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ ونشير إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وقرارات مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، ذات الصلة عن الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ونعترف بالإعلانات والقرارات الصادرة عن مختلف مؤتمرات القمة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بما فيها الدورة العادية السادسة عشرة الأخيرة لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، المعقودة في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥ في نجامينا، جمهورية تشاد؛

ونثني على الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى التي لا تألو جهداً كل يوم لإنقاذ الناس والتخفيف من معاناتهم؛

ونُشيد بالاتحاد الأفريقي، من خلال بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى لالتزامه المستمر بعملية حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ونعيد تأكيد التزام دولنا بدعم العملية الانتقالية وبالاخراط على نحو أنشط في جميع الإجراءات الهادفة إلى حل الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛

ونعرب عن امتناننا للوسيط الدولي رئيس جمهورية الكونغو ديس ساسو نغيسو لمشاركته الشخصية في العمل على إيجاد حل للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك للرئيس السابق للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا رئيس جمهورية تشاد إدريس ديبي إتنو على جهوده؛

ونعيد تأكيد التزامنا باتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية؛

ونرحب بإجراء المشاورات على مستوى القواعد الشعبية، من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠١٥، التي سيعقبها انعقاد منتدى بانغي للمصالحة الوطنية من ٤ إلى ١١ أيار/مايو ٢٠١٥، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة عبدلاي باتيلي، الذي جمع كل القوى الحية للأمة، بما فيها سلطات المرحلة الانتقالية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والجماعات الدينية والجماعات المسلحة؛

ونحتفل بتوقيع جميع الأطراف الميثاق الجمهوري من أجل السلام والمصالحة الوطنية وإعادة الإعمار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقيع الحكومة الانتقالية والجماعات المسلحة الاتفاق على مبادئ نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن والإدماج في القوات النظامية لجمهورية أفريقيا الوسطى، وكذلك بتوقيع اتفاق تسريح الجنود الأطفال؛ ونحث مختلف الجهات الفاعلة على احترام الالتزامات التي جرى التعهد بها في المنتدى الوطني بما يتيح العودة إلى مناخ السلام والأمن اللازم لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛ ونحدد تقديرنا للشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لما يقدمونه من مساعدة متعددة الأوجه في الجهود الرامية إلى إعادة السلام الدائم إلى ربوع جمهورية أفريقيا الوسطى ودعوتها إلى الوفاء بتعهدات التمويل التي قطعتها على نفسها وتعبئة موارد إضافية لتمويل العجز في ميزانية الانتخابات وعمليات جميع المقاتلين السابقين في سياق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن؛

ونعرب عن امتناننا للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، وكذلك للشركاء الإقليميين والدوليين لدعمهم المتواصل المقدم إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

المرفق الثالث

[الأصل: بالفرنسية]

نداء لواندا بشأن الوضع في بوروندي الذي اعتمدته لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا في اجتماعها الوزاري الأربعين، المعقود في لواندا، أنغولا، في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٥

نحن،

وزراء خارجية ورؤساء وفود الدول الأعضاء في لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا،
وقد اجتمعنا في لواندا، في جمهورية أنغولا، لمناسبة انعقاد الاجتماع الوزاري الأربعين لهذه اللجنة،
وبعد استعراضنا الوضع الجغرافي - السياسي والأمني في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية،

نعلن عن قلقنا إزاء الوضع السياسي والأمني والإنساني في جمهورية بوروندي؛
ونعرب عن تعاطفنا مع شعب بوروندي في أعقاب أعمال العنف التي أدت إلى تحركات سكانية كثيفة وحسائر في الأرواح؛
وندعو جميع الأفرقاء البورونديين إلى ضبط النفس للحؤول دون القيام بأي أعمال عنف من شأنها الإسهام في زيادة حدة التوتر في الوضع السياسي والأمني المتوتر أصلاً؛
ونعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمم المتحدة المعني بمنطقة البحيرات الكبرى سعيد جنيت لجهوده المتواصلة التي يبذلها بدعم من جماعة شرق أفريقيا والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، والاتحاد الأفريقي، من أجل تعزيز الحوار بين مختلف الأفرقاء البورونديين، ونطلب منهم مواصلة هذه المبادرة؛

ونرحب بترشيح رئيس تشاد السابق غوكوني ويدييه لمنصب المبعوث الخاص للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا لمنطقة البحيرات الكبرى، عموماً، وبوروندي، خصوصاً، خلال مؤتمر رؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بشأن الحالة في بوروندي، المعقود في نجامينا، في جمهورية تشاد، في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٥؛

ونرحب بقرار رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا إرجاء الانتخابات بوصفه تدبيراً
ضرورياً يتيح إعادة إشاعة مناخ سلمي لا غنى عنه لتنظيم انتخابات حرة ونزيهة وشفافة؛
ونطلب من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا تأييد المبادرات دون الإقليمية
والدولية الساعية إلى إنهاء الأزمة في بوروندي؛
ونعيد تأكيد التزام دولنا بدعم بوروندي وبالأخطار بفعالية في كل الإجراءات
المتخذة من أجل إنهاء الأزمة؛
وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الشعب البوروندي في بحثه
عن السلام؛
ونلتزم بدعم من دول المنطقة والمجتمع الدولي في تعبئة الجهود من أجل
عودة اللاجئين.